بتاريخ 20 جمادى الثانى 1445
الاوامر

الجلسة 47

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

تلخيصُ مقالة المحقق الاصفهانيّ في نِقاطٍ عدَّةٍ
حتى الآن قد بَسطنا محادثاتِ المحقِّق الاصفهانيّ بأسرها، فنَستَخلِصُها بالنِقاط التالية:

1. إن حقيقةَ الإنشاءِ ليست عبارةً عن إيجاد المعنى باللفظ لا في الذهن و لا في الخارج إذ لا يُعقَلُ أن يَخلُقَ اللفظُ الإنشائيُّ شيئاً بل المعنى كامنٌ في حاقِّ اللفظِ ذاتاً و في نفس الأمر، مما يعني أنَّ اللفظَ يُعدُّ وجوداً تَنزيليّاً و نائِباً عن المعنى في أفقِ نفس الأمر، بل حتّى في عالم الاعتبارِ لا يُولّدُ اللفظُ الأمورَ الاعتباريّةَ إذ ربَّ معاملةٍ لم تَتحقَّق باللفظ نظيرُ العقود المعاطاتيَّةِ و... و قد أحكمَ الشيخُ الحائريُّ هذه النقطةَ أيضاً قائلاً:

و أمّا الانشائيّاتُ فكون الالفاظِ فيها علةً لتحقّقِ معانيها (بأن توجِدَها) مما لم أفهَم له معنى محصَّلاً (فلَفظةُ: أنكَحتُ لا تُكوّنُ شيئاً في عالم التكوين) ضرورةَ عدم كون تلك العليّة (الإيجاد) من ذاتيات اللفظ، و ما ليس علةً ذاتاً لا يمكن جعله علةً (كي يَعتبرَ أمراً اعتبارياً كاللفظ) لما تقرر في محله من عدم قابلية العلية و امثالها للجعل (فإنّ عمليّةَ جعلِ الجاعل لا يَجعل شيئاً علةً لشيءٍ) و الذي أتعقّلُ من الانشائيات أنها موضوعة لأن تَحكيَ عن حقائقَ موجودةٍ في النفس، مثلاً: هيئة افعل موضوعة، لأن تحكيَ عن حقيقة الارادة الموجودة في النفس.[1]

2. إنّا لا نَمتلِكُ نحواً خامساً من الوجودات إذ قد أثبتنا أنّ الإنشاءَ بلفظه هو نفسُ الوجود المعنائيّ ذاتاً بلا اثنَينيَّةٍ في البين، إذن لا يتعلّقُ وجودٌ خامسٌ بالإنشائيّات.

3. كما أكّدنا بأنَّ اللفظَ قد تَنزّلَ منزلةَ المعنى فليَكُنِ الإخبارُ مثلَه، إذ لا تمايزَ ما بين جوهرةِ الإخبارِ و الإنشاءِ إلا من حيثيّةِ القصد و الغرض فلو عزمَ المتحدّثُ أن يحكيَ باللفظ التنزيليّ عن واقعةٍ لأصبحتِ الجملةُ خبريّةً بينما لو هَمَّ أن يُحقّقَ النسبةَ ـ الضرب ـ في عالم الخارج لَصارتِ الجملةُ إنشائيَّةً.

4. لا تَتَوَهَمّ بأنَّ الإنشاءَ يَخلُقُ شيئاً في باطن النفس لكي يتولّدَ منه الكلامُ النفسيُّ المزيَّفُ، بل الإنشاءُ أساساً لا يُوجِد شيئاً في جوف النفس، فرغمَ أن الإيجادَ أمرٌ معقولٌ إلا أنّ إيجادَه لشيءٍ يعدّ تنزيليّاً و بالعرض لا بالذّات.

5. ولا تَتَخيَّل أيضاً مُتخيَّلَ الأجلّاءِ ـ نظيرِ المحقّق الرشتيّ (1312م) و الحائريّ (1355م) و الميرزا عليّ الإيروانيّ (1354م) ـ بأنَّ الإنشاءَ يُعدُّ إظهارَ الإرادةِ في النّفس، بينما في الإخبارِ لا إرادةَ لتحقيقِ واقعَةٍ بل المخبِرُ يَحكي فحسب، وقد صرّح الشيخُ الحائريُّ في هذا الحقل قائلاً: و الذي أتعقل من الانشائيات أنها موضوعة لأن تحكيَ عن حقائقَ موجودةٍ في النفس (أي الإرادة) مثلاً: هيئةُ افعل موضوعة لأن تحكيَ عن حقيقة الارادة الموجودة في النفس، فاذا قال المتكلم: اضرب زيدا و كان في النفس مُريداً لذلك فقد أعطتِ الهيئةُ المذكورةُ معناها (بخلاف المجنون و الغافل أو المازح مثلاً حيث لا إرادةَ لهم لتحقيق النسبة فيُصبح إنشائُهم مُهمَلاً) و اذا قال ذلك و لم يكن مريداً واقعاً (كالمازح) فالهيئة المذكورةُ ما استُعمِلَت في معناها (الإنشائيّ) نعم بملاحظة حكايتها عن معناها

يُنتزع عنوان آخر لم يكن متحقّقاً قبل ذلك، و هو عنوان يسمى بالوجوب، و ليس هذا العنوان المتأخّرُ معنى الهيئة، اذ هو منتزَعٌ من كشف اللفظ عن معناه و لا يعقل ان يكون عين معناه.

ولكنَّ المحقّقَ الاصفهانيَّ قد أجابهم بأنَّا قد كرّرنا باندماجِ الخبر و الإنشاء ذاتاً، فالنسبةَ الإنشائيّةَ لا توجِدُ شيئاً فلا يختلف الخبر عن الإنشاءِ، ولهذا لا تتوفّرُ نسبةٌ إنشائيّةٌ أو إخباريّةٌ في "اضرب" أو "بعت" بل علينا أن نَستَنبطَها بواسطةِ القرائنِ الخارجيَّةِ.

ضَرَباتٌ عِلميّةٌ تجاهَ مقالةِ المحقّق الاصفهانيّ
وقد حانَ الأوانُ لِنَعترِضَ عليه باعتراضاتٍ عدّة:

1. بدايةً، إنَّ جوهرةَ الإنشاءِ و الإخبارِ أمرٌ عرفيٌّ تماماً، فعامّةُ العقلاءِ يَتَّخِذونَ الإنشاءَ من أوصافِ اللفظ، بينما المحقّقُ الاصفهانيّ حيث قد نزّلَ اللفظَ منزلةَ المعنى ثمّ دَمجَ ذاتَ الإنشاءِ بذاتِ الإخبار فوَحَّدَهما، لزِمَه أن يُدخِلَ الإنشاءَ و الإخبارَ في أوصاف المعنى و أنّ الفارقَ هو الغرض فحسب، بينما المُتعارَفُ يراهما من أوصاف اللفظِ فيُحدّدُ ألفاظاً إخباريّة و ألفاظاً إنشائيّةً بلا امتزاجٍ بينهما، فلفظةُ "اضرب" و "بعتُ" تُعدُّ إنشائيّةً لا أنّها متوقّفةٌ على منويّاتِ المتحدّث ـ حكايةً أو إيجاداً ـ[2]

2. إنّ مَبناه هنا في مبحثِ حقيقةِ الإنشاء يُغايرُ ما تَبنَّاهُ في حقيقةِ الوضع، إذ هناكَ قد انتَهَج أحدٌ حقيقةَ الوضع بمَنهَجيَّةِ "تنزيلِ اللفظِ منزلةَ المعنى" ـ قِبالاً للمشهور الذي قد وضعَ اللفظَ بإزاءِ المعنى ـ فأبى المحقّقُ الاصفهانيُّ نظريّةَ التنزيلِ هناك بينما هنا في حقيقةِ الإنشاء قد اصطَفاها تماماً، نعم هناك قد طَرَح المحقّقُ نظريةً خاصّةً ثم قالَ: من لم يَعتقِد بها لأمكنَه اتّخاذُ نظريّةِ التنزيل.

3. كيفَ يَحمِلُ المحقّقُ الاصفهانيّ مقالةَ أستاذِه ـ حول حقيقةِ الإنشاء ـ على تفسيرِ نَفسِه بأنَّ معنى "نفسِ الأمر" هو حدُّ ذاتِ الشَّيئ و هذا المعنى يُعدُّ نحواً من أنحاءِ الوجود المتعارفة لا شقّاً خامساً، بينما قد حاجَجه المرحومُ الوالد بأنَّ الشيخَ الآخوندَ قد عَدَّ الإنشاءَ وجوداً خامساً من أنحاءِ الوجود ـ وفقاً لتصريحه ـ فبأيِّ دليلٍ تُحمَلُ مقولةُ الآخوند على مقولة المحقّق الاصفهانيّ.

ولكن ربما نُجيبُ عن إشكاليةِ الوالد ـ صِيانَةً عن حملِ المحقّقِ الاصفهانيّ ـ بأنّ المحقّقَ قد بَرهنَ كلامَه بأنَّ إيجادَ المعنى باللفظ الإنشائيّ هو غيرُ معقولٍ ثمّ استَنتَجَ بأنّ الشقَّ الخامسَ في الكفاية يُعدُّ مستحيلاً عقلاً، ثمّ هدَفَ المحقّقُ أن يُبَرّرَ مقالةَ أستاذِه فحملَها على تفسيرِ نفسه لكي لا يُواجِهَ إشكالاً عقليّاً.

فلو عزمنا الإشكالَ على المحقّقِ، علينا أن نُحاجِجَه بأنَّ الآخوند قد فسّرَ لفظةَ "نفس الأمر" ضمن كتاب الفوائد بتفسير مُستَجِدٍّ تماماً بحيث يُشكّلُ شقّاً خامساً من الوجود، فقال بمضمونه: إن عالمَ نفس الأمر ليسَ مجردَ افتراضٍ إذ لا نَفتَرِضُ معنىً في النّفس. فهذه المقولةُ تُشيرُ إلى أن نفس الأمر لا يُعدُّ فرضاً ذاتيّاً ذهنيّاً، بينَما المحقّقُ الاصفهاني قد فسَّرَ نفسَ الأمر بحدِّ ذاتِ الشيئ، ولهذا لا تتلائمُ مقولةُ المحقّق الاصفهانيّ ـ حول تنزيل اللفظ منزلةَ المعنى ـ مع مقالةِ أستاذِه فبالتالي، لا يَتِمُّ الحملُ.

فمن هذا المُنطَلَق، ربما أمكننا أن نُفسّرَ مَنويَّ الشيخِ الآخوندِ ـ بأن الإنشاءَ نحوٌ من الوجود ـ على وفقِ منهجةِ المشهور بأنّ الإنشاءَ يُعدُّ وجوداً اعتباريّاً وموضوعاً لاعتبار المعتبِر ـ لا أنّه منزّلٌ منزلةَ المعنى ـ إذن فمُستَهدَفُ المشهور بأنّ الإنشاءَ هو إيجاد اللفظِ للمعنى، هو أنّ اللفظَ الإنشائيَّ يُحقّقُ اعتباراً في الخارج، ولهذا نرى الشيخَ الآخوند قد أضافَ كلمةَ "نفس الأمر" فقط، مما يعني أنّه يُرافِقُ المشهورَ.

---

[1] درر الفوائد (طبع جديد) ص: 71
[2] و مما يشهد على إدماجه ما بين الإخبار و الإنشاء هو تنصيصه التالي: قلت: الفرق أن المتكلّم قد يتعلق غرضه بالحكاية عن النسبة الواقعة في موطنها باللفظ المنزّل منزلتها، و قد يتعلّق غرضه بإيجاد نفس هذه النسبة بإيجاد اللفظ المنزّل منزلتها؛ مثلا:

مفاد (بعت) إخبارا و إنشاء واحد، و هي النسبة المتعلقة بالملكية و هيئة (بعت) وجود تنزيلي لهذه النسبة الإيجادية القائمة بالمتكلّم و المتعلّقة بالملكية، فقد يقصد وجود تلك النسبة خارجا بوجودها التنزيلي الجعلي اللفظي، فليس وراء قصد الايجاد بالعرض و بالذات أمر آخر، و هو الانشاء، و قد يقصد- زيادة على ثبوت المعنى تنزيلا- الحكاية عن ثبوته في موطنه أيضا، و هو الاخبار، و كذلك في صيغة (افعل) و أشباهها فإنه يقصد بقوله: (اضرب) ثبوتَ البعث الملحوظ نسبةً بين المتكلم و المخاطب و المادة، فيوجد البعثَ في الخارج بوجوده الجعلي التنزيلي اللفظي، فيترتّب عليه- إذا كان من أهله و في محلّه- ما يترتّب على البعث الحقيقي الخارجي مثلاً.